مجلس القضاء السعودي يكرّس التبعية للنظام بدلا من الاستقلالية

وكالعادة، افتتح رئيس المجلس الجلسة بتقديم عبارات الشكر والولاء المطلق للسلطة السياسية، وهو ما يعكس بوضوح غياب استقلالية القضاء في المملكة، وتحوله إلى أداة تابعة بشكل كامل للقرارات الفوقية الصادرة من البلاط الملكي.

وناقش المجلس خلال الاجتماع ما وصفه بـ "حوكمة اختيار القيادات القضائية" وتطوير التنظيمات الإدارية وبرامج التأهيل، وهي شعارات تستخدمها السلطة للإيحاء بوجود مؤسسات قضائية متطورة.

لكن في الواقع، تهدف هذه الإجراءات بالدرجة الأولى إلى تشديد القبضة الأمنية والسياسية على القضاة،

وضمان اختيار الشخصيات الأكثر ولاء للنظام لتولي المناصب الحساسة والمحاكم العليا، تحت غطاء التنظيم والتطوير المؤسسي.

وفي ختام الجلسة، أقر المجلس تشكيل دوائر جديدة في المحكمة العليا والنظر في الشؤون الوظيفية للقضاة.

هذه التحركات تؤكد مجددا أن المنظومة القضائية في السعودية لا تُدار وفق معايير العدالة المستقلة والمحايدة، بل يتم تفصيل دوائرها وتعييناتها لخدمة أجندة النظام السياسي وتأمين قراراته، بعيدا عن حماية حقوق المواطنين أو توفير قضاء نزيه لا يخضع لترهيب نظام آل سعود.